International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

فجوة تدقيق معاملات المؤسسات المالية الإسلامية في بيئة التدقيق التقليدي

حميدة عبدالعزيز علي إسليو
ماجستير محاسبة، عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والمحاسبة، مرزق، جامعة فزان، ليبيا
ham.slaiw@fezzanu.edu.ly

محمد أحمد علي دابو
دكتوراة تمويل ومصارف، عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والمحاسبة، مرزق، جامعة فزان، ليبيا

الملخص

تحت مسمى تدقيق معاملات المؤسسات المالية الإسلامية في بيئة التدقيق التقليدي، وانتشار العمل بهذا المسمى في كثير من دول العالم، جاء هذا البحث ليناقش ويحلل إحصائياً، قدرة المصارف التقليدية الليبية على دمج المعاملات المالية الإسلامية، وإمكانية تدقيقها وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

من نتائج البحث والتي تم إثباتها إحصائياً، وجود دمج للمعاملات المالية الإسلامية مع المعاملات المالية التقليدية في المصارف التجارية الليبية عن طريق فتح نوافذ وشبابيك فيها، كذلك الفهم القليل والإدراك لكيفية تطبيق نظام الصيرفة المالي الإسلامي في المصارف والنوافذ الإسلامية في ليبيا، وقلة المعرفة الصحيحة من قبل المحاسبين والمراجعين لعمليات التدقيق المستقل للمعاملات المالية المصرفية التقليدية والمعاملات المالية الإسلامية، وفقاً لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية للتدقيق المالي الإسلامي، ووفقاً للقوانين واللوائح التشريعية ومعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، ومعايير التقارير المالية للتدقيق التقليدي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية الإسلامية، المعاملات المالية الإسلامية، بيئة المؤسسات التقليدية.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)

IJFAES

August 2024

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

The Gap in Auditing the Transactions of Islamic Financial Institutions in the Traditional Auditing Environment

Hamida Abdelaziz Ali Isliw
Master of Accounting, Faculty Member, Faculty of Economics and Accounting, Murzuq, University of Fezzan, Libya
ham.slaiw@fezzanu.edu.ly

Mohamed Ahmed Ali Dabo
PhD Finance and Banking, Faculty Member, Faculty of Economics and Accounting, Murzuq, University of Fezzan, Libya

Summary

Under the name of auditing the transactions of Islamic financial institutions in the environment of traditional auditing, and the spread of work with this name in many countries of the world, this research came to discuss and analyze statistically the ability of Libyan traditional banks to integrate Islamic financial transactions, and the possibility of auditing them according to the provisions and controls of Islamic law.

Among the results of the research, which were proven statistically, is the presence of an integration of Islamic financial transactions with traditional financial transactions in Libyan commercial banks by opening windows and windows in them, as well as little understanding and awareness of how to apply the Islamic financial banking system in Islamic banks and windows in Libya, and the lack of correct knowledge by Accountants and auditors for independent audits of traditional banking financial transactions and Islamic financial transactions, in accordance with the provisions and controls of Islamic Sharia for Islamic financial auditing, and in accordance with legislative laws and regulations, Islamic accounting and auditing standards, and financial reporting standards for conventional auditing.

Keywords: Islamic Financial Institutions, Islamic Financial Transactions, The Environment of Traditional Institutions.

المقدمة

يعتقد البعض أن إجمالي أصول المصارف الإسلامية وصمودها خلال الأزمات المالية، هي أحد عوامل قوتها والاهتمام والانتشار الواسع لها، بينما أن ما تتضمنه هذه المصارف من نظام قوي ينبثق من قواعد وأحكام شرعية ثابتة، تقدم خدمة منتجات إسلامية لها قواعد متأصلة غير قابلة للتحريف ولا التعديل وذات مرونة عالية، تجعلها تواجه أي مستجدات قد تطرأ على بيئتها.

ويبحث العملاء اليوم في العالم، عن نظام قوي لمعاملاتهم المالية، دون أن تتعرض هذه المعاملات لتداعيات ومشاكل تقودها إلى انهيار حتمي، ويتحدث العالم الإسلامي اليوم عن نظام أساسي متعارف عليه، القائم على قوانين ولوائح وأحكام وقواعد ضبطية، يقدمه للعملاء واعداً بأن هذا النظام، نظام تقدمي متطور ذو قواعد متينة ومستقرة، يتماشى مع كل احتمالات العصر الحديثة، يتوقف عامل توسعه على ثقة العملاء به، وجاهزية تطبيقه على طبيعته الإسلامية التي لا بديل عنها، في اتباع الضوابط والأحكام الشرعية التي هي سر نجاحه.

ويرى الكثير أنه بالإمكان تدقيق معاملات الصيرفة المالية التقليدية والإسلامية في بيئة واحدة، مع خلاف استناد كلاً من المعاملات المالية إلى قواعد وأحكام ضبطية وتشريعية، مما يستوجب التأكد من القدرة على إحداث الدمج أو التوافق للوصول إلى توحيد نظام عالمي يعود بالفائدة على الكثير، ويضمن به الاستمرارية والبقاء. وتقع المسؤولية الكبرى في تدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية بطريقة صحيحة، على ضوابط الرقابة الداخلية، تستمد قواعد وقوانين عمليات التدقيق من هيئة رقابة شرعية إسلامية مستقلة.

مشكلة البحث

مع نمو المعاملات المالية الإسلامية في المؤسسات وبالأخص في المصارف التقليدية، بفتح طرق للاندماج والتكامل في نوافذ وشبابيك لخدمة منتجات مالية إسلامية، أصبح من الضروري متابعة هذه المعاملات، وطرق تدقيقها، ومن هنا يجرى التساؤُل عن: ما مدى إمكانية تدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة الصيرفة التقليدية؟

الدراسات السابقة

1. دراسة Mahammad Showkat Imran and others, 2022 [1]

هدفت الدراسة إلى التدقيق من منظور إسلامي، والتدقيق المعمول به في بعض المصارف المختارة محل الدراسة، وخلصت الدراسة إلى التنفيذ السليم للأنظمة المحاسبية، وفقاً لما تسمح به الشريعة الإسلامية، التدريب المناسب لموظفي المحاسبة فيما يتعلق بمعرفة الشريعة الإسلامية، وتزويد المدققين بالمعلومات والبيانات اللازمة بمصداقية من قبل الحسابات العامة.

2. دراسة Mohammd Sharairi Ali, 2021: [2]

هدفت الورقة إلى التعبير عن تفرد كل من معايير المحاسبة الإسلامية والتقارير المالية، وإلى إجراء عمل مقارن من خلال النظر في الجوانب الرئيسية المتمثلة في المعايير المحاسبة الإسلامية مدعومة من قبل هيئة التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وجاءت نتائج الورقة، ضرورة إحداث التواصل بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

3. دراسة Salwa Abdelgader and others, 2021 [3]

هذه الورقة دليل تجريبي، على اعتماد المصارف التجارية الليبية للمعاملات المالية الإسلامية، وتبحث في تبني المصارف التجارية الليبية للمعاملات المالية الإسلامية، لتحقيق قيمة حقيقية لأصحاب المصلحة، فيما يتعلق بالتكيف البيئي الداخلي، وأظهرت النتائج أن اعتماد المصارف التجارية للمعاملات المالية الإسلامية أكثر ارتباطاً، بقدرتها على التكيف مع بيئتها الداخلية، بدلاً من تحقيق قيمة مضافة لأصحاب المصلحة.

1- Mahammad Showkat Imran, Afzal Ahmad Mohammd, Zahid Hossain, "Auditing In Islamic perspective and Auditing as practiced in some selected Islamic Banks Operating in Bangladesh", IIUCSTUDI ES, ISSN 1813-7733, Vol -9, p293-306, 2022.

2- Mohammed Sharairi Ali, "Islamic Accounting standards Vs international Financial Reporting Standard", Academy of Management Journal, 20(4) 1-140, October 2021.

3- Salwa Abdel gader, Syed Musa Alhabshi, Ashurov Sharofiddin, Anwar Hasan Abdullah Othman, "The External Environment Driving Internal Organizational.
Chang: Empirical Evidence from Commercial ((Banks)) ", Adoption of Is Lamic Financial Transaction Libya Journal of Islamic Finance,148-161, IssN2289-2117, 2289-2109, Vol,10- No2 (2021)

4. دراسة، عماد برجه، مهدي بلوطار 2019 [4]

هدف البحث للتعرف على مدى التوافق بين معايير المحاسبة الإسلامية، ومعايير المحاسبة الدولية.

أشارت النتائج، والتي تم التوصل إليها من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، أنه ليس من السهل التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولكن هناك بعض الخيارات والبدائل، لسد الفجوة إلى أدنى خدمة، من حيث بعض المفاهيم.

5. دراسة Asma Salman, Hama Nawaz, 2018 [5]

هدف البحث لمعرفة الفرق بين مجالي الصيرفة، أي الصيرفة الإسلامية والتقليدية، من حيث قياس الربحية والكفاءة والسيولة، كذلك البحث في العوامل المهمة التي تعتبر مهمة لنمو الصيرفة الإسلامية.

يعرض البحث العديد من النتائج، أهمها إظهار التحليل لوجود فرق كبير بين كلا النوعين من المصارف بالنسبة للمتغيرات قيد البحث، علاوة على تأثير العائد على الأصول يكون أكثر على ثقة العملاء للفترة الميدانية للبحث (2013 ـ 2017) للمصرف الإسلامي مقارنة بالمصرف التقليدي.

6. دراسة Adam Abdullah Buerhan Saiti, 2016 [6]

تحلل هذه الورقة العناصر المحظورة في المعاملات المالية من منظور الشريعة الإسلامية.

خلصت النتائج وطبقاً للأحكام والقوانين التشريعية، لا بد من استناد جميع المعاملات المالية إلى الدقة والشفافية والإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية حتى لا يشغل أي طرف الأطراف الأخرى، ولا بد عند البدء في عمليات التدقيق المالي طبقاً لنظام الصيرفة الإسلامية من المهم فهم العناصر الممنوعة في الشريعة الإسلامية وهي الربا والغرار، والقمر والميسر، والغش والإكراه والسلع والخدمات الغير مشروعة بموجب الشريعة.

---

[4]- عماد برجة، مهدي بلوطار، "تحديات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ظل العولمة المحاسبية"، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم، 2019.

[5]- Asma Salman, Huma Nawaz, "Islamic Financial System and Conventional banking A comparison", ARAB Economic and Business Journal (13,155-167, 2018.

[6]- Adam Abdull, Baerhan Saiti, "prohibitad FLements in Islamic financial Transactions A comprehensive", Review, AL- Shogarah: Journal of the international Institute of Islamic in Ought and civilization (ISTAC), Vol21, No .3,2016.

7. دراسة Sultan Abdullah Ali, 2007 [7]

تهدف هذه الرسالة إلى التحقيق واستكشاف وعي محاسبين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفهم المعايير الإسلامية بين الأكاديميين والمدققين الخارجين وموظفي المصارف، كذلك اكتشاف غاية المستجيبين لفكرة تبني المعاملات المالية الإسلامية وتدقيقها، وبينت النتائج، أن الوعي بالمعايير المحاسبية، لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كان أقل من المتوقع، وأن النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية هي الخطوة الأولى نحو التحول الكامل للصيرفة الإسلامية، كذلك مواءمة المعايير واللوائح المحاسبية للمصارف الإسلامية، تسهل عملية المقارنة للتقارير المالية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

8. دراسة Juan Sole, 2007 [8]

يهدف هذا البحث، إلى إدخال المصارف الإسلامية في الأنظمة المصرفية التقليدية، وإلقاء الضوء على عمل الممارسين الماليين الغير مدركين للعملية التي يتم من خلالها إدخال المصارف الإسلامية في النظام التقليدي، مع وصف المراحل الرئيسية للعملية، وأظهرت النتائج، إلى المزيد من الاستشارات في مجال الصيرفة الإسلامية، من أجل تعزيز الانفتاح للنظام المالي المصرفي الإسلامي، وتبادل المعلومات والأفكار.

التعليق على الدراسات السابقة

1. بينت الدراسات استكشاف وعي محاسبي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفهم المعايير الإسلامية من قبل الأكاديميين والمدققين الخارجيين، وموظفي المصارف، وفكرة تبني المعاملات المالية الإسلامية وتدقيقها، ومدى التوافق بين المعايير المحاسبة الإسلامية والدولية، والتعبير عن تفرد كل من معايير المحاسبة الإسلامية المدعومة من قبل هيئة تدقيق المؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والتقارير المالية.

[7]- Sultan Abdullah Ali Abdullatif, "The Application of The AAOIFI Accounting Standards by the Islamic submitted in Fulfillment of The Requirements of the Doctor of, Arbia Thesis Banking Sector In Saul" Doctor of philosophy at Dirbam Yniversity, Dyrham yniversity,2007

[8]- Juan Sole, "Introducing Islamic Banks into Conventional Banking Systems" International Monetary Fund, 2007

2. وقدمت الدراسات الأخرى، دليل تجريبي على اعتماد وتبني المصارف التجارية الليبية للمعاملات المالية الإسلامية، والفرق بين مجالي الصيرفة من حيث قياس الربحية والكفاءة والسيولة، وكيفية إدخال المصارف الإسلامية في الأنظمة المصرفية التقليدية، وآلية عمل الموظفين الماليين في النظام التقليدي بنظام مالي آخر (الصيرفة الإسلامية)، وتحليل العناصر المحظورة في المعاملات المالية من منظور الشريعة الإسلامية، وإجراءات التدقيق من منظور إسلامي طبقاً للمصارف المختارة.

3. أما هذا البحث يناقش ويحلل فجوة تدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تدقيق تقليدية في المصارف والنوافذ والشبابيك الليبية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على قدرة الصيرفة التقليدية على دمج المعاملات المالية الإسلامية.
2. التعرف على إمكانية تدقيق معاملات صيرفة مالية إسلامية في بيئة تقليدية.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في كونه أحد البحوث العلمية القليلة والنادرة، والتي تبين أهمية معرفة وإدراك عمل تدقيق عمليات الصيرفة المالية الإسلامية بأحكامها وقواعدها التشريعية، المستندة على القرآن الكريم والسنة والفقه.

فروض البحث

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دمج معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تقليدية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تدقيق تقليدي.

مجتمع البحث

المصارف والنوافذ الإسلامية في ليبيا.

عينة البحث

المصرف المركزي فرع سبها، مصرف اليقين الإسلامي سبها، النافذة الإسلامية مصرف الجمهورية مرزق، ومصرف الجمهورية مرزق فرع الديسة، النافذة الإسلامية في المصرف الأهلي أوباري.

المعاينة

المحاسبين والمراجعين بالمصارف والنوافذ الإسلامية.

أدوات جمع البيانات

سيتم جمع البيانات عن طريق أداة الاستبيان، والتي تتكون من مجموعة من الأسئلة، وبعض النقاط التي تفيد في إثراء المعلومة، لجمع معلومات مفيدة للتوصل إلى النتائج الإحصائية والعلمية للبحث.

المبحث الأول: تنامي وانتشار نظام الصيرفة الإسلامية

الاستثمارات الكبيرة في دول العالم الإسلامي، وتبادل المعاملات بالطرق المالية الإسلامية، جعل الفائدة كمعاملة لها تأثير سلبي، بالتعامل بها في النظام المالي الإسلامي، فالمعيار الإسلامي للمصارف الإسلامية، لا يهتم بجودة المؤسسة أمام الاهتمام بالأحكام والضوابط التي تفرضها الشريعة الإسلامية.

فالتوسع السريع للخدمات المصرفية الإسلامية في عولمة الأعمال اليوم، نتيجة للوجود الإسلامي في كثير من أنحاء العالم، أصبح مطلب للتعامل مع هذه الخدمات، والتي تقدم بدون فائدة، ونتيجة الأساس القائم على المشاركة وتقاسم الأرباح لأعمال دول البحر المتوسط، بعد أن كان المركز والتحكم المالي لدول الغرب، والتي تسيطر على المؤسسات المالية، فإن النظام المالي الإسلامي ظل ثابتاً في أحكامه وتشريعاته، والذي أثبت أن له لقدرة على الوصول إلى أعداد كبيرة من العملاء في العالم نتيجة لهذه المشاركات والمقاسمات، وبسبب رغبة المسلمين في العالم الغربي بالتعامل مع خدمات منتجات مصرفية بدون فائدة وطبقاً لنظامهم الإسلامي، ومن هذا المنطلق سيتم مناقشة:

أولاً: تطور الصيرفة الإسلامية:

ترجع بداية الصيرفة المالية الإسلامية إلى قوة الأمة الإسلامية وانتشار أنظمتها وازدهار تجارتها الداخلية والخارجية، وإنشاء أدوات مالية إسلامية، كالودائع والتحويلات المالية والصكوك والكمبيالات وغيرها، لما

يتماشى مع التطور التجاري الإسلامي، مما جعل الأوروبيون يتبنون الممارسات والأنظمة الإسلامية والتي طوروها، إلى أن أصبحت تقدم بالشكل الذي نراه اليوم، وفي خضم هذه التطورات، اختفت الأنظمة الإسلامية بسبب ضعف الأمة الإسلامية وعدم القدرة على فرض أنظمتها المالية الصحيحة، والتي هي سبب نمو وتتطور العالم الغربي، وفي سياق التطور سيتم عرض التالي:

1. الممارسات المالية الحديثة (المصارف الإسلامية):

يعتبر وجود المصارف الحديثة التي تعمل في ظل النظام الإسلامي بمراحلها الأولى، مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي الذي كان قائماً منذ حوالي 420 عاماً، والذي اعتمد أساسه على النظام الإسلامي، الذي كان موجوداً في أوجه ازدهار الأمة الإسلامية، وبداية إنشاء المصارف الاسلامية في منتصف الأربعينيات في ماليزيا، بعدها في 1963 في مصر، ومن تم ازداد ظهور المصارف الإسلامية من حيث العدد والحجم في السعودية وإندونيسيا وباكستان والبحرين وفي كثير من الدول العالم العربي والغربي، الذي يتواجد بها أعداد كبيرة من العملاء المسلمين والذين يطلبون خدمات مصرفية خالية من الفائدة وشبهة الرباء. [9]

الأهمية المتزايدة للخدمات المصرفية الإسلامية في العقود الماضية، أصبح ميزة للمصارف الإسلامية، وتتوسع المصارف الإسلامية حالياً ليس في الدول العربية والمسلمة فقط، بل أيضاً في الدول الأخرى الغربية، لحاجة العملاء إلى معاملات مالية صادقة، حيث صار العملاء المسلمون يدركون أن النظام المصرفي التقليدي أساسه الربا المحرم في الإسلام، ومُنهى عنه بجميع أشكاله سواء معاملات تجارية أو غير تجارية، مع علمهم بوجود نظام مصرفي إسلامي كان قائماً، وتوقف العمل به لضعف الأمة الإسلامية التي كانت تمتهنه. [10] ويوجد ما يقارب 520 مصرفاً، و1700 صندوق استثمار مشترك حول العالم يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وبين عامي 2012 و2019 نمت الأصول المالية الإسلامية من 1.7 تريليون دولار إلى 2.8تريليون دولار، ومن المتوقع أن تنمو إلى ما يقرب من 3.7 تريليون دولار بحلول عام 2024، وفقاً لتقرير

[9]- Ahmad Alharbi, "Development of the Islamic Banking Systems", Journal Finance (e) Vol1, pp12-25,Issv2374-2666,p14, June2015.

[10]-"The Wan shahbila Shah, Historical Development of Islamic Banking, International Conference of management and Muamaah, ISBN. 978967, P504, 2017.

2020 الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ويرجع فضل النمو إلى الدول الإسلامية المنتجة للنفط، التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط. [11]

ويرى الباحثان أن ممارسات النظام المالي الإسلامي تستند إلى المبادئ الأخلاقية والمتمثلة في إيجاد طريقة أساسية ومثلى لممارسة الأعمال المصرفية، متضمن أن المال ليس له قيمة جوهرية بل وسيلة وجودة لخدمة الحياة الاجتماعية للعملاء.

2. المبادئ الأساسية في العمل المصرفي الإسلامي، وهي: [12]

أ. لا وجود للفائدة أو الربا على أي مال يقرض.

ب. أساس المعاملات المالية تقاسم الربح أو الخسارة.

ج. عدم الاستثمار في الأعمال أو الأنشطة المحضورة في الشريعة الإسلامية.

وتعمل الخدمات المصرفية الإسلامية على تأسيس نظام اقتصادي بدون فوائدها تم على التعاون والمشاركة المتساوية يبين المصارف و العملاء، وطبقاً لهذا النظام التزام الطرفين بأحكام وضوابط الشرعية الإسلامية، والرجوع إلى هيئة الرقابة الشرعية وعلمائها للاستشارة والإرشاد، ولا تزال الخدمات المصرفية الإسلامية في مراحلها الأولى، حيث يتم الاحتفاظ بحوالي 2% فقط من لجميع الأصول في جميع أنحاء العالم لدى مؤسسات مالية متوافقة مع الشرعية الإسلامية، أي ما يقارب 2.8 تريليون دولار، اعتباراً من عام 2019، وتم إصدار معايير عالمية للخدمات المصرفية الإسلامية لمواكبة التطور، من هيئتين وهما، هيئة الرقابة المالية الاسلامية (AAOIFI). [13]

3. التحول الرقمي الإسلامي:

أصبحت الرقمنة الحديثة في جميع أنحاء العالم تتبنى الخدمات المصرفية الإسلامية، وذلك: [14]

---

[11]-I bid, p.504.

[12]-Sonnal Johri, "Islamic Banking: Niche Segment or global Trend" Nagar10,2021.

[13]-Sonal Johrl, op cit, p_1 .

14- Ahmet Farah Aysan, Abdelilah Belatik, Ibrahim Musa Unal, Rachid Ettaai, "Fintech Strategies of Islamic Banks: A global Empirical Analysis, This article belongs to the special Issas Fintech an of Sustainable Finance,206-215,2022,p_9

أ. لتبسيط المعاملات المالية، وسرعة تقديم خدمة المنتجات، وبمعاملات مالية حقيقية مرنة ودقيقة.

ب. جذب المزيد من العملاء، وزيادة حجم الإيرادات، تطور ونمو الصيرفة المالية الإسلامية.

ثانياً: معاملات الصيرفة المالية الإسلامية والتقليدية:

تختلف الصيرفتين في الكثير من النواحي والجوانب الضبطية والتشريعية، ومن خلال آثار الأزمة المالية العالمية في الفترة من2007إلى 2009، النتائج التي أظهرتها المصارف الإسلامية في ثباتها، أقوى من نتائج المصارف التقليدية من حيث كفاءة التكلفة المنخفضة مقارنة بأمن الأصول وجودتها، والمعاملات المالية المصرفية الإسلامية بشكلها العام معاملات خالية من الفوائد ومن الممارسات الغير أخلاقية والغير اجتماعية، والتي لا تمت بصلة للعادات الاجتماعية الإسلامية، ويتضمن تحويل إقراض الأموال التقليدية إلى معاملات مالية قائمة على الأصول المادية والخدمات الحقيقية، وسيتم في هذه النقطة مناقشة التالي:

1. تنفيذ موظفي البيئة المصرفية التقليدية لمعاملات الصيرفة المالية الإسلامية:

يحتاج موظفي المصارف إلى فهم المبادئ الإسلامية، من أجل أن يكونوا قادرين على تقديم خدمات ومنتجات يطلبها العملاء الراغبين في الالتزام بالمبادئ الإسلامية وفي الوقت نفسه يحتاج مجلس الإدارة إلى معرفة التحديات التي ستعرضها هذه المنتجات في المصارف والنوافذ المالية الإسلامية الجديدة، فضلاً عن الآثار المحتملة من تقديم معاملات مالية إسلامية في بيئة تقليدية، فهناك إجراءات مهمة يجب على المسئولين، ومدراء المصارف معرفتها وتقديرها من أجل إدخال الخدمات المصرفية الإسلامية مع النظام التقليدي وهي: (15)

أ. الالتزام بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية:

من إجراءات المصارف الإسلامية تعيين مجلس خاص لعلماء الشريعة، ونظراً لأن الخبرة في هذه الأمور لا تزال نادرة نسبياً في بعض الدول، فغالباً ما تشترك المصارف الإسلامية المختلفة في نفس العلماء، مما يكون له أثر إيجابي على تعزيز الاتساق عبر الخدمات والمنتجات التي تقدمها هذه المصارف، لذلك فإن الإجراء الأول الذي يجب أن تتخذه المؤسسة الرقابية في تقديم منتجات إسلامية، هو تعيين هيئة شرعية أو مجلس رقابة شرعي، لتمام المعاملات المالية الإسلامية لأنها تساعد على تقليل المخاطر.

[15]-Juan Sole, op cit, p3

ب. الفصل بين الصناديق الإسلامية والتقليدية:

أحد المبادئ الأساسية للصيرفة الإسلامية هو الحفاظ على الصفاء والنقاء الأخلاقي، لجميع المعاملات المالية الإسلامية، لذلك يجب عدم خلط الأموال المخصصة للاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع الاستثمارات الغير إسلامية، ولا يقوم هذا المبدأ على افتراض أن أنشطة غير المسلمين هي في جوهرها غير نقية، والأصل في هذا المبدأ هو الحكمة، بمعنى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم اختلاط الأموال الإسلامية بأموال أخرى، قد يكون لها علاقة بالربا أو الغرر أو الحرام.

لذلك من أجل ضمان الالتزام بالمبادي الإسلامية يجب على المصارف التقليدية التي تبنت تقديم خدمة منتجات إسلامية أن تضمن وتعلن أن الأموال المخصصة للخدمات التقليدية لن تختلط بالمخصصة بالخدمات الإسلامية، من الناحية التشغيلية، ويتطلب هذا أن تقوم المصارف بإنشاء صناديق رأسمالية وحسابات وأنظمة إبلاغ مختلفة لكل نوع من أنوع الأنشطة، أي عندما يفتح مصرف تقليدي نافذة أو شباك إسلامي يؤسس كياناً منفصلاً عن باقي المصرف.

ج. معايير المحاسبة والمراجعة:

سارعت المؤسسات الإسلامية في جميع أنحاء العالم إلى اللجوء إلى تطوير حلول محاسبية خاصة بها ولمنتجاتها، مما جعل المقارنة بين المؤسسات صعبة مع انعدام الشفافية، فاستدعت الحاجة إلى وجود مجموعة من المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وتعكس خصوصية المنتجات الإسلامية الأكثر طلباً من العملاء المسلمين في جميع أنحاء العالم، ولسد هذا الاحتياج جاءت AAOIFI في عام 1990 لتصميم ونشر معايير المحاسبة والمراجعة، يمكن تطبيقها دولياً من قبل جميع المؤسسات الإسلامية.

د. التوعية والتدريب والفهم والإدراك لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية:

تعتمد سرعة ودرجة نجاح الخدمات المصرفية الإسلامية في الأنظمة التقليدية إلى حد كبير على تدريب الموظفين والمحاسبين القائمين على تقديم المعاملات المالية للمنتجات الإسلامية، وإدراك خصوصيتها وقواعد وأحكام العمل بها طبقاً للشريعة الإسلامية، كذلك ما إذا كان العملاء والمستثمرين على علم بالمخاطر وفهم أن خدمة المنتجات المصرفية الإسلامية: هي نشاط واقعي ومنظم ذو شفافية عالية،

كذلك القيام بحملات توعية مستمرة، بنوعية المنتجات الإسلامية، كإعلامهم مثلاً بطبيعة الربح والخسارة لودائعهم.

2. المعلومات المالية والغير مالية للمصارف الإسلامية:

خدمة المنتجات المالية الإسلامية تتخذ شكلان وهما مؤسسات مالية متكاملة أو من خلال مؤسسات مالية تقليدية، والتي تكون أمام الخيارات التالية: [16]

أ. إنشاء شركة مالية إسلامية تابعة لها، أو إنشاء فرع إسلامي.

ب. نهج المعاملات المالية الإسلامية باستخدام عقود مختلفة ومتوافقة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

المعلومات المالية والغير المالية الصادرة عن التقارير المالية، لها مستخدميها الداخليين والخارجيين، المستفيدين الخارجيين كالعملاء والدائنين والمساهمين والمستثمرين، وقد يكونوا باحثين محللين، لديهم إمكانية محدودة للوصول للمعلومات، وبالتالي يعتمد على المعلومات الموجودة في التقارير المالية عن نتائجها الحسابات الختامية، وبذلك يجب أن يكون أصحاب المصالح المختلفة السابقين للمصرف أو النوافذ والشبابيك الإسلامية، على معرفة بالوضع المالي العام لها، بالإضافة إلى وضعية الالتزام بأحكام ضوابط الشريعة الإسلامية للمعاملات المالية الإسلامية لهذه المصارف والنوافذ، حسب الفترات المحددة للمدققين الخارجين من حيث إصدارهم للتقارير المالية الإسلامية، وتنص هيئة المحاسبية و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI على أنه من الضروري أن تكون الاحتياجات المعلوماتية المشتركة لهذه الفئات من المستخدمين هي محور التقارير المالية. [17]

[16]-Khalfaan Abdallah, "Financial Reports of Conventional Rosearist to their Islamic windows and Islamic branches ", CIFE, Cezm,2021, p1

[17]-Khalfah Abdallah, op cit, p1

3. مخاطر تبني معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في صيرفة تقليدية:

التزايد الكبير للمؤسسات المالية في منتجاتها كبديل للمنتجات التقليدية، جلب اهتمام أغلب المؤسسات المالية التقليدية، بتبني فكرة نظام مصرفي مزدوج يقوم على أنشطة مالية إسلامية، تلبي زغبة العملاء الباحثين عن خدمة منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية. [18]

فالنافذة الإسلامية النموذجية: هي شكل من أشكال الهيكل التشغيلي في المصارف التقليدية، تقدم منتجات، ومعاملات مالية إسلامية بواسطة مجموعة موظفين متخصصين في أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وعدم كفاءة ومعرفة الموظفين بهذه الأحكام والقواعد لتنفيذ المعاملات المالية الإسلامية، يخلق المخاطر التالية: [19]

1. عدم ثقة العملاء في إمكانية اختلاط أموالهم بالأموال الموجودة في دفاتر المعاملات المالية التقليدية والتي أساسها الفائدة.
2. تطوير المنتجات الاستثمارية والتي تلبي طلبات العملاء المسلمين بتنويع الاستثمارات قليلة، مقارنة بالمنتجات الاستثمارية التقليدية.
3. عدم الشفافية والإفصاح للأرباح من الأنشطة القائمة على الفائدة ومعالجتها لاحقاً في التقارير المالية.
4. زيادة المبلغ المستحق للمنتج أو الخدمة الممولة مقابل تأجيل القسط أو إعادة جدولة الديون المستحقة.
5. البيع المتبادل للمنتجات التقليدية البديلة في حالة النقص في بيع المنتجات الإسلامية.
6. استخدام الحسابات التقليدية التي تخضع لرسوم فائدة محددة مسبقاً كحسابات استرداد لأقساط منتجات المصارف الإسلامية.
7. خيار الدفع التلقائي على بطاقات الائتمان التقليدية لاسترداد قسط التكافل ودفع الزكاة.
8. قبول وثائق التأمين التقليدية في المرابحة والإجارة بدلاً من وثائق التكافل.

[18]-Ahmad Alharbl , op cit, p4
[19]- Interatonal Monetary Fund World Bank, "The coprincipals for Islamic" , Publisher: IMF,ISSN: 263- 3943 , 2018, p.39.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

المبحث الثاني: فجوة التدقيق بين معاملات الصيرفة المالية الإسلامية والتقليدية

أولاً: تدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية:

لا يتوافق الموظفون والأنظمة والإجراءات المحاسبية بالشكل الصحيح والمناسب مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وهنا لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على مشاكل التنفيذ السليم للأنظمة المحاسبية على النحو الذي تسمح به الشريعة الإسلامية، كذلك لا بد من الإعداد والتدريب المناسب لموظفي المحاسبة فيما يتعلق بمعرفة قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، لتزويد المدققين الخارجيين بالمعلومات الضرورية والبيانات الصحيحة، من قبل موظفي الحسابات، واعترافهم بنقاء المعاملة، ومن هذا المنطلق سيتم مناقشة:

1. مفهوم التدقيق المالي الإسلامي:

يمثل التدقيق المالي الإسلامي أهم عنصرا من العناصر الأساسية في المصارف الإسلامية ذات النهج الإسلامي الكامل، أو النوافذ والشبابيك والشركات التي تبنتها المصارف التقليدية، لتأكيد على صدق المعاملة المالية الإسلامية، كذلك قدرته في إعطاء توجيهاته وآرائه في تشغيل المنتجات التي تتناسب مع الشريعة الإسلامية بالتزامه بقواعد وأحكام الشريعة، فيجب على كل مصرف أو نافذة إسلامية، أن يكون لديهم مدقق مستقل، على دراية بمبادئ وضوابط الصيرفة الإسلامية، ولمراقبة وتوجيه أعمالها من خلال المنتجات التي يتم تقديمها. [20]

فالتدقيق المالي الإسلامي هو: ضبط وتوجيه نظام المصاف المالية الإسلامية، من خلال التأكد من التوافق المنتجات المقدمة، مع مبادئ وأحكام الشيعة الإسلامية، والمصادقة عل حقيقة المعاملة المالية، من خلال التدقيق المستم للبيانات المالية، وتحديد المسار الصحيح لأعمال المصارف وفقأ لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية. [21]

[20] -Emad Ali Meeloud . Shahir Akram Hassan, "The Internal Sharia Auditor in Islamic Bank", Journal of Management in formation and Decision Sciences, 25(91) 1,2022, p2

[21]-Rifai Mahammad, "Sbariab governance for Islamic banking: What cash be Iearnt from Malagsk", Conference on Islamic Management Accounting and Economics (CCIMA) Vol. l,111-123, p. 116, 2018.

2. أهداف التدقيق المالي الإسلامي: [22]

أ. التأكد من تسجيل البيانات المالية طبقاً للمبادئ والمعايير الإسلامية.

ب. التأكد من أن خدمة المنتجات المالية التي تقدم للعملاء خالية من أي أمر غير أخلاقي، وطبقاً للنواهي والضوابط الإسلامية.

ج. التأكد من أن المعاملة المالية قد تم إجراؤها وفقاً لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

د. تحقيق أهداف المصارف المالية الإسلامية من خلال التحقق من تطبيق الأعمال وفقاً لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

هـ. الإفصاح والشفافية عن أعمال المصارف المالية الإسلامية من خلال التقارير المالية الدورية، لزيادة الثقة والتعامل، لانتشار نظام الصيرفة الإسلامي وازدهاره.

3. خصائص المعاملات المالية الإسلامية:

تترتب خدمة المنتجات المصرفية الإسلامية على المبادئ الإسلامية من حيث صلتها بالمعاملة المالية، إذاً يجب أن تتوافق جميع المعاملات المالية في نظام الصيرفة المالي الإسلامي مع قواعد وأحكام الشريعة للعقود والتجارة للمنتجات الإسلامية، ومن أهم خصائص المعاملات المالية الإسلامية التالي: [23]

أ. الأصول التي تقدمها المعاملة المالية الإسلامية هي منتج المال ووسيلة تبادل.

ب. تقدم المعاملة المالية الإسلامية السلع والخدمات، وهي أساس الربح، مع احتوائها على شرط تقاسم الربح.

ج. تحتوي المعاملة المالية الإسلامية على اتفاقية تبادل السلع والخدمات بموجب عقد السلم والاستصناع.

[22]-Emad Ali Meeloud, op cit, p4 .
[23] Thorssten Beck, Asli Demirguc – Kunt "Islamic vs Conventional - Banking Business Efficiency and - Stability (Digest summary)", Journal of Banking Finance, vol 37, Issue,2m2013, p.14.

د. عند تقديم المعاملة المالية الإسلامية لا يوجد خوف من حدوث التضخم، بسب السلع والخدمات التي تمنع حدوث توسع في المال، وعدم احتوائها على أي سعر إضافي، بسبب السيطرة على التضخم.

هـ. لا يتم صرف الأموال في المعاملة المالية المقدمة لأي نشاط رأسمالي إلا بعد التأكد من وجود السلع الرأسمالية، وتوفر ضريبة إضافية للدولة من خلال عملية تقاسم الأرباح، مما يؤدي إلى تقليل العبء.

و. تحمل المعاملة المالية ذات التأجير المصرفي الإسلامي للمخاطر والمكافآت من قبل المصرف المالك للأصل، وعند تدقيق المعاملات المالية الإسلامية يلاحظ وجود توازن في الميزانية، لعدم التوسع في المال.

4. نظام الرقابة الداخلية للمصارف الإسلامية:

يمثل نظام الرقابة الداخلية أحد الهياكل الرئيسية في النظام المصرفي الإسلامي والذي يتم تدقيقه من قبل المراجعين الخارجيين، ويخضع نظام الرقابة الداخلية للتدقيق السنوي أو على فترات، لمواجهة أي مشاكل قد تطرأ، ولمعرفة نقاط الضعف والقوة في النظام المصرفي الإسلامي. [24]

- العوامل التي تؤثر في عمل الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية: [25]

أ. نقص إجراءات التدقيق المالي الإسلامي، وعدم كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية في تدقيق المعاملات المالية الإسلامية.

ب. عدم وجود إطار ينظم عمليات التدقيق الداخلي للمصارف الإسلامية، منبثق من ضوابط وأحكام الشريعة.

ج. نقص الكفاءة والتدريب للمدققين الماليين للرقابة الداخلية، وعدم اكتمال التقارير المالية المعدة للعينات والمجالس التشريعية.

[24]- Mustafa Mohd Hanefah, Supiah Saeiih, Nurazalia Zakaria, "Internal Control risk and Shariah non – Compliant income in Islamic Financial institutions" Journals ISRA I international Journal of Islamic Finance, VOL 12 Iss.3,2020,p3

[25]-I bid, p4.

والرقابة الذاتية هي أفضل طريقة للقيام بعملية التدقيق، وتشير إلى أن المسالة الذاتية أمام الله تعالى هي أفضل دليل على صحة عملية التدقيق، فالمدقق المالي يقوم بعمليات التدقيق مع عدم وجود أي أنشطة احتيالية أو تلاعب، لشعورة الذاتي أنه مراقب، وبالتالي لا بد من وضع آلية ضوابط رقابة داخلية فعالة، مشتقة من ضوابط وأحكام الشريعة الاسلامية وتتوافق مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية AAOIFI.[26]

ثانياً: فروقات التدقيق المالي في بيئة الصيرفة الإسلامية والتقليدية

أصبح نطاق التدقيق المالي (IFRS) القانوني التقليدي غير كاف لتلبية احتياجات العملاء والمساهمين، وأصحاب المصالح المختلفة في المصارف التقليدية، نظراً لأن هذه المصارف بحاجة إلى الالتزام بمبادئ وضوابط تشريعية، في جميع معاملاتها المالية وعملياتها التجارية، ظهرت الحاجة إلى وجود بُعد جديد في التدقيق المالي في بيئة الصيرفة التقليدية، فالتدقيق السليم والمستمر للمصارف المالية الاسلامية يغطي نطاق أوسع من تدقيق البيانات المالية القانونية، ولا يقوم المدققين الخارجيين للمصارف المالية الاسلامية بإجراء عمليات تدقيق مالية فحسب، بل يقومون أيضاً بإجراء اختبارات حول الالتزام بالضوابط التشريعية.

ويرى الباحثان أن التدقيق المالي الإسلامي أو المراجعة الاسلامية تتم عن طريق لجنة استشارية مكونة من خبراء وإفتاء وآراء دينية والمبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة رقابة شرعية مستقلة عن البيئة المصرفية التقليدية، للتأكد من أن جميع المعاملات المالية والعمليات التجارية سواء كانت مصارف إسلامية أو نوافذ ملتزمة بمبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية، كذلك أن يكون مجال التدقيق المالي شاملاً من أجل تحقيق مقاصد الشريعة.

1. التحديات التي تواجه المصارف التقليدية عند تبني نوافذ وشبابيك إسلامية:

في نظام التدقيق التقليدي لا تبرز القيم الأخلاقية عند تدقيق المعاملات المالية، فالتدقيق المالي التقليدي غير كاف لتلبية احتياجات المستفيدين في المؤسسات المالية الدولية، لأن المعايير الداخلية للتدقيق (ISAS)، لا تغطي جوانب التشريعات الحالية، ومن بين التحديات التي تواجهها المصارف

[26]- Mohamad Showkat Afzal Ahmad, op cit ,P.309.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

التقليدية في تبنيها لنوافذ إسلامية أو فتح فروع وشركات إسلامية تابعة لها هي: [27] (القيام بعملية التدقيق، استقلالية التدقيق المالي الإسلامي، عدم مساءلة المدقق المالي).

2. الفرق بين التدقيق المالي الإسلامي والتدقيق التقليدي:

التدقيق التقليدي للتقارير المالية، يلتزم بالتشريعات الوضعية واللوائح والقوانين الدولية، ولا تقع عليه مسؤولية أمام أصحاب المصالح المختلفة، كذلك غياب المسؤولية الاجتماعية والبيئية من قبل المدققين، لإعطاء رأي حول الاستثمارات أو الأنشطة التي تقوم بها المصارف، إذا ثبت أن هناك إهداراً للموارد، أما التدقيق المالي الإسلامي، يختلف من حيث الأساس والمفاهيم عن التدقيق التقليدي حيث يتسع مفهومه ليشمل جوانب متعددة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والجدول التالي يوضع الفرق بين التدقيق المالي الاسلامي والتقليدي. [28]

جدول رقم (1): يوضح الفرق بين التدقيق المالي الإسلامي والتقليدي (إعداد: الباحثان)

العناصر	التدقيق المالى التقليدي	التدقيق المالى الإسلامى
عملية المراجعة	إعطاء تأكيد حقيقي وعادل للبيانات المالية	إعطاء تأكيد حقيقي وشامل عن العقود، والأنشطة التجارية للمنتجات المقدمة، وتدفقات المعاملات المالية، والبيانات المالية، والالتزام بتطبيق قواعد وأحكام الشريعة للموظفين والأداء.
المبادئ والمعايير	معايير التقارير المالية الدولية IFRS، ومبادي المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، ومجموعة أخرى من المعايير الدولية	الالتزام بأحكام وقواعد وضوابط الشريعة الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة الدولية AAOIFI
الأدلة	أدلة الإثبات من خلال الملاحظة وأخذ العينات، مطابقة المستندات والتحقيق منها	الأحكام والفتاوي الصادرة عن الفقهاء وعلماء المسلمين، وهيئة الرقابة الشرعية
الأطراف المعنية	المصارف والمدققين الخارجيين ومستخدمين قليلين	المصارف، والمدققين الخارجيين، وقاعدة كبيرة من المستخدمين
التقارير المالية الصادرة	التقرير المالي للمدقق	تقرير مالي شامل من المدقق المالي والمدقق الإسلامي

[27]-Mathew Kevin Bosi, Melissa Dellajog ," Issues and Challenges of Auditing in Islamic Financia, Institutlons", Journal of humanities and Social (Institutions) IssN:2319-7722, PP.15-20, 2017, p15.
[28]- Mohammad Maid Bakr," Difference Between Conventional (Audit and Islamic / Shariah Investment Finance", 2019, p1.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي

التوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية لإنشاء نماذج أعمال في كثير من دول العالم، ينطلق من الاستراتيجية الحديثة التي اتبعتها المصارف التجارية التقليدية في الآونة الأخيرة، لإيجاد سوق جديدة وبديلة تقدم خدمات مالية حقيقية لعملاء في بيئات مقسمة إلى عملاء مسلمين وعملاء تقليديون، وتكون هذه المؤسسات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم كالتالي:

1. مصارف متكاملة تقدم خدمة منتجات مالية إسلامية بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، مثل (مصرف اليقين الإسلامي الليبي).
2. نوافذ وشبابيك، داخل المصارف التجارية التقليدية، تقدم خدمة منتجات استثمارية إسلامية، مثل (مصرف الأهلي فرع أوباري، مصرف الجمهورية مرزق، ومصرف الجمهورية مرزق فرع الديسة).
3. شركات ومكاتب مالية إسلامية تابعة لمصارف تقليدية، أو قطاع خاص.

ويتمحور الجدل حول النوافذ والشبابيك المفتوحة في مصارف تقليدية والتي تقدم خدمات ومنتجات مالية بفائدة، ذات معاملات مالية تتنافى مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، في نفس الوقت تلبي احتياجات قاعدة عملاء عريضة تتجه نحو الاستثمار في أدوات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

والتالي عرض لنتائج التحليل واختبارات مدى صحة الفروض، ودراسة خصائص العينة:

أولاً: دراسة خصائص العينة

1. المؤهل العلمي:

جدول رقم (2): يبين توزيع المؤهلات العلمية

الجدول يبين توزيع المؤهلات العلمية			
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
دكتوراة	0	0%	73.30%
ماجستير	0	0%	20%
بكالوريوس	11	73.30%	93.30%
دبلوم عالى	1	6.60%	
دبلوم متوسط وعلوم إدارية	3	20%	
بلا مؤهل	0	0%	
المجموع	15	99.90%	

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤهلات العلمية لموظفي المصارف والنوافذ الإسلامية كانت بالحاصلين على البكالوريوس بنسبة 73.3% ودبلوم متوسط علوم إدارية بنسبة 20% ودبلوم عالي بنسبة 6%، كما لم يكن هناك مؤهلات علمية ماجستير أو دكتوراة، وهذه المؤهلات العلمية بداخل المصرف المركزي فرع سبها ومصرف اليقين الإسلامي والنوافذ الإسلامية، أسهمت في تقييم الآراء للوقوف على طبيعة مشكلة البحث.

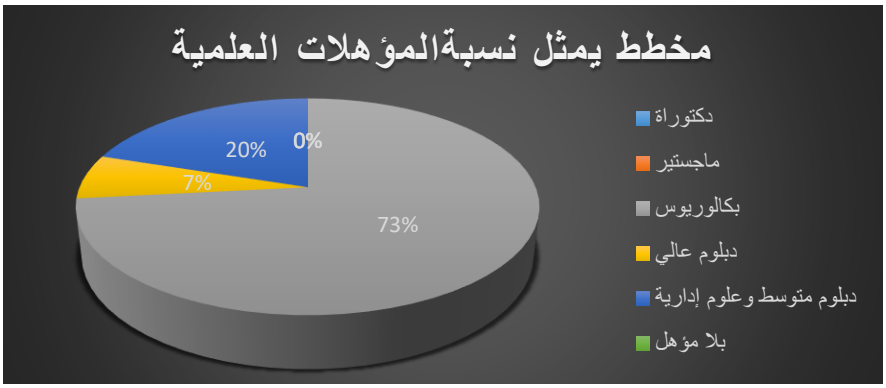

شكل (2أ): لتوضيح نسب المؤهلات العلمية

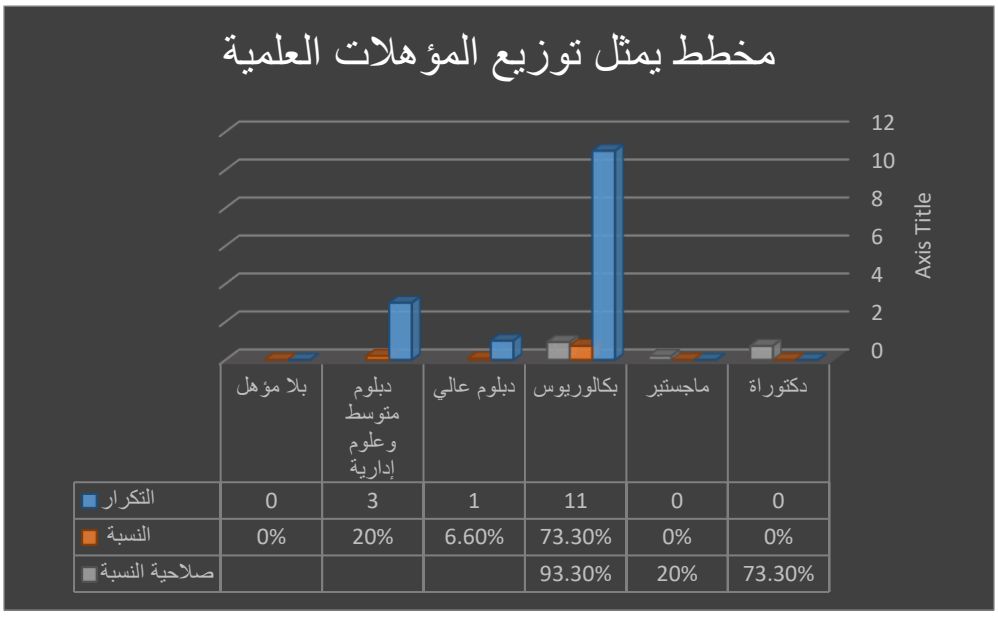

شكل (2ب): التوزيع النسبي للعينة بالقطاعات الدائرية وفقاً للمستوى العلمي

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

التوزيع النسبي للعينة بالأعمدة وفقاً للمستوى العلمي

2. طبيعة العمل:

جدول رقم (3): يبين توزيع طبيعة العمل

الجدول يبين توزيع طبيعة العمل			
طبيعة العمل	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
محاسب	7	46.60%	50%
مدير شؤون إدارية ومالية	0	0%	21.40%
مراجع	3	20%	28.50%
مدير مكتب الرقابة الداخلية	0	0%	99.90%
مراقب مالى	1	7%	
بلا طبيعة عمل	4	26.60%	
المجموع	15	99.80%	

من الجدول أعلاه يتبن لنا أن موظفي المحاسبة بنسبة 46.6% وجاءت نسبة 26.6% لم يتم معرفة طبيعة عملهم في المصارف والنوافذ الإسلامية مع العلم بأنهم قاموا بالإدلاء بآرائهم من خلال الاستبيان المقدم لموظفي المحاسبة والمراجعة بالمصارف، وجاءت نسبة 20% للمراجعين ثم نسبة 7% للمراقب المالي.

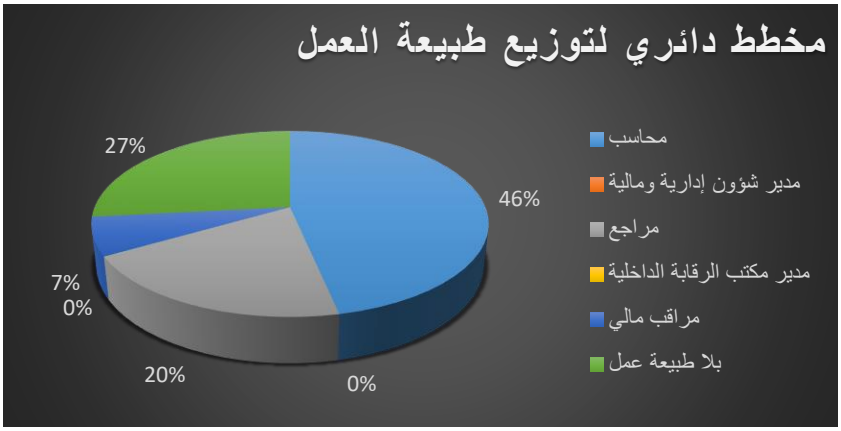

شكل (3أ): لتوضيح نسب طبيعة العمل

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

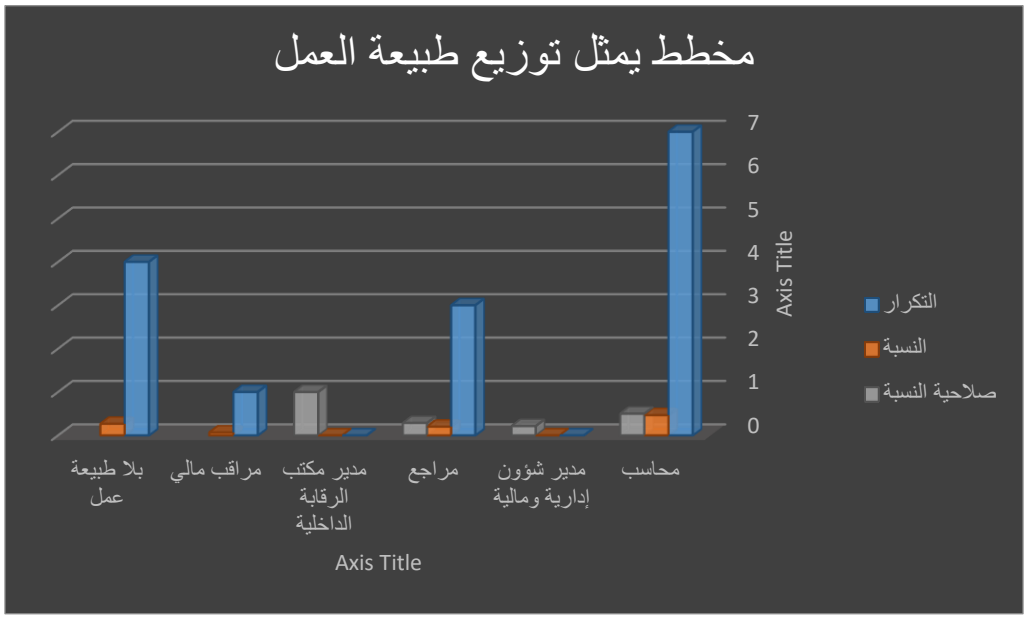

شكل (3ب): التوزيع النسبي للعينة بالقطاعات الدائرية وفقاً لطبيعة العمل

التوزيع النسبي للعينة بالأعمدة وفقاً لطبيعة العمل

3. مدة الخبرة:

جدول رقم (4): يبين توزيع مدة الخبرة

الجدول يبين مدة الخبرة في العمل			
مدة الخبرة	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
من 5 الي 10	7	43.70%	43.70%
من 10 الي 20	7	43.70%	43.70%
أكثر من 20	0	0%	12.50%
بلا مدة خبرة	2	12.50%	99.90%
المجموع	16	99.90%	

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 46.6% كانت لموظفين خبرتهم من 5 إلى عشر سنوات، و10 إلى 20 سنة، و13.3% لم تكن لديهم خبرة في العمل.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

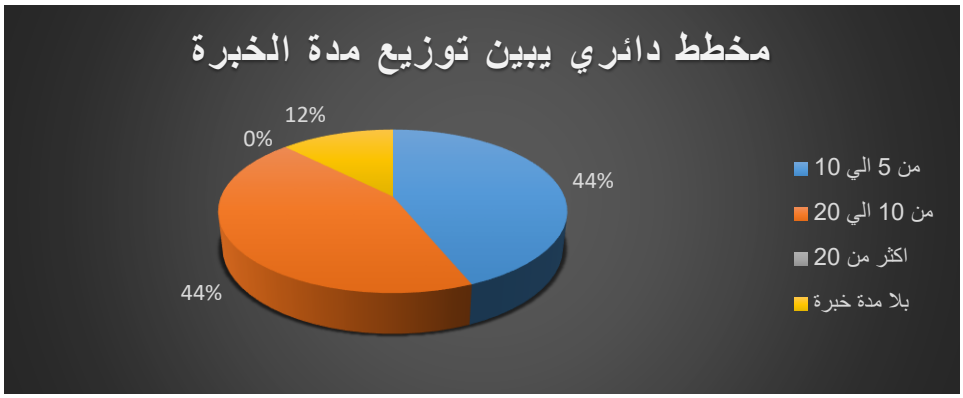

شكل (4أ): لتوضيح مدة الخبرة

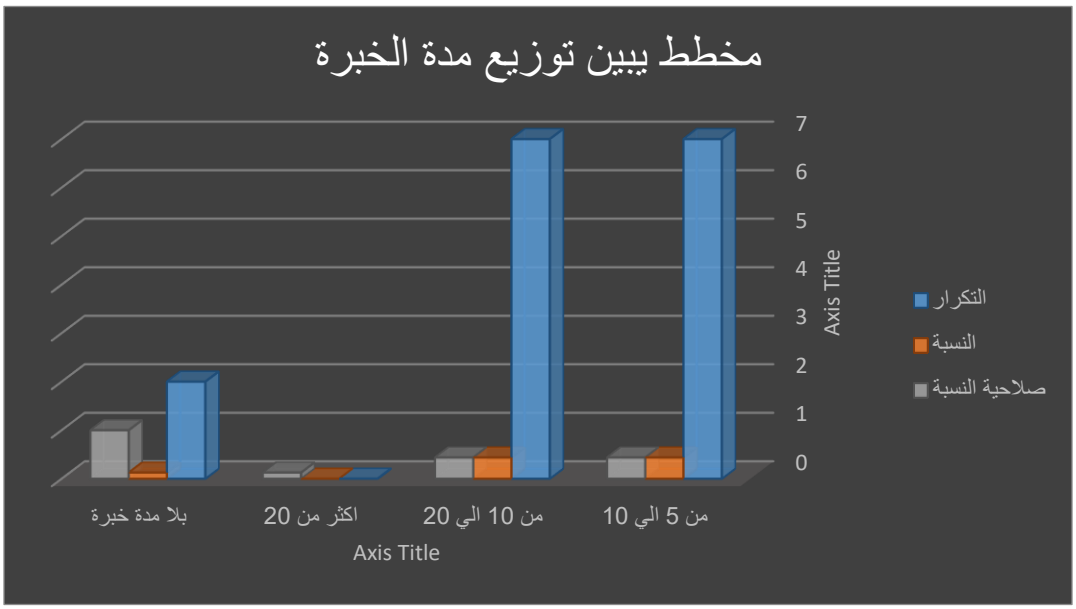

شكل (4ب): التوزيع النسبي للعينة بالقطاعات الدائرية وفقاً لمدة الخبرة

التوزيع النسبي للعينة بالأعمدة وفقاً لمدة الخبرة

International Journal of Financial, Administrative and Economic Sciences, London Vol (3), No (8), 2024
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2024.v3n8p4 E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

ثانياً: التحليل الإحصائي للمعلومات موضوع البحث

جدول رقم (5): يبين صفات المدقق

الجدول رقم 5				
ت	الفئات	تكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	6	42.85%	52.80%
2	موافق بشدة	7	50%	50%
3	غير موافق	0	0.00%	
4	غير موافق بشدة	1	7.14%	
5	محايد	0	0%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	14	99.90%	92.80%

1. نلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 50% موافق بشدة على صفات المدقق المسلم، يليها 42.8% موافق، و7.1% غير موافق بشدة.

جدول رقم (6): يبين القواعد والقوانين واللوائح التشريعية

الجدول رقم 6				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	13	81.25%	81.20%
2	موافق بشدة	0	0%	12.50%
3	غير موافق	0	0%	
4	غير موافق بشدة	1	6.25%	
5	محايد	2	12.50%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	16	100%	93.70%

2. في الجدول أعلاه نلاحظ ما نسبته 81.2% موافق على أنه يجب أن يكون هناك إدراك للقواعد والقوانين واللوائح التشريعية، يليها 12.5% للعنصر محايد، و6.2% غير موافق بشدة.

جدول رقم (7): يبين استقلالية المدققين الخارجيين

الجدول رقم 7				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	12	80%	80%
2	موافق بشدة	0	0%	13.30%
3	غير موافق	0	0%	
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	0	0%	
6	لا يوجد إجابة	2	13.33%	
	المجموع	15	99.90%	93.30%

3. نلاحظ من الجدول اختلاف الآراء حول معلومة استقلالية المدققين الخارجيين، بنسبة 80% موافق، و6.6% غير موافق بشدة، وما نسبته 13.3% لم يتم إعطاء رأي حول هذه المعلومة.

جدول رقم (8): يبين توافق الأنظمة والإجراءات المحاسبية الإسلامية

الجدول رقم 8				
ت	الفئات	تكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	4	26.20%	33.50%
2	موافق بشدة	2	13.30%	26.60%
3	غير موافق	5	33.30%	20.10%
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	3	20%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.40%	79.90%

4. من الجدول أعلاه هناك اختلاف في الآراء حول توافق الأنظمة والإجراءات المحاسبية الإسلامية، فنجد ما نسبة 33.3% غير موافق، تليها موافق بنسبة 26.6%، ومحايد 20%، و6.6% غير موافق.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

جدول رقم (9): يبين تلقي المحاسبين لتدريبات عن قواعد وأحكام الصيرفة الإسلامية

الجدول رقم 9				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	9	60%	60.10%
2	موافق بشدة	1	6.60%	20%
3	غير موافق	3	20%	
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	1	6.60%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.80%	80.10%

5. ومن الآراء المعطاة على تلقي المحاسبين لتدريبات عن قواعد وأحكام الصيرفة الإسلامية، في الجدول أعلاه أظهر أن نسبة 60% موافق، و20% غير موافق، تليها 6.6% لموافق بشدة وغير موافق بشدة ومحايد.

جدول رقم (10): يبين التنفيذ السليم للإجراءات المحاسبية

الجدول رقم 10				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	9	60%	60.10%
2	موافق بشدة	2	13.30%	13.30%
3	غير موافق	2	13,3%	13.30%
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	1	6.60%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.80%	86.70%

6. تباين الآراء في الجدول أعلاه على التنفيذ السليم للإجراءات المحاسبية على النحو الذي تسمح به الشريعة الإسلامية، ما بين 60% موافق، و13.3 لموافق بشدة وغير موافق، و6.6% لغير موافق بشدة ومحايد.

جدول رقم (11): يبين تزويد المدققين بالمعلومات اللازمة عن البيانات المالية

جدول رقم 11				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	9	60%	60%
2	موافق بشدة	3	20%	20%
3	غير موافق	2	13.30%	13.30%
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	0	0%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.90%	93.90%

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

7. نلاحظ من الجدول أن 60% من الآراء الموافقين على تزويد المدققين بالمعلومات اللازمة عن البيانات المالية والاعتراف بصدق المعاملة، و20% موافق بشدة، و13.3% غير موافق، و6.6% غير موافق بشدة.

جدول رقم (12): يبين الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية في المعاملات المالية للصيرفة الإسلامية

جدول رقم12				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	8	53.30%	53.40%
2	موافق بشدة	3	20%	20%
3	غير موافق	1	6.60%	13.30%
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	2	13.35	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.80%	86.70%

8. من الجدول أعلاه يوجد موافق بنسبة 53.3% على الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية في المعاملات المالية للصيرفة الإسلامية، و12% موافق بشدة، و13.3% محايد، وتأتي نسبة 6.6% لكل من غير موافق وغير موافق بشدة.

جدول رقم (13): يبين إجراءات تدقيق واحدة لدفاتر حسابات الصيرفة المالية التقليدية والإسلام

جدول رقم 13				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	12	80%	60.10%
2	موافق بشدة	0	0%	13.30%
3	غير موافق	1	6.60%	
4	غير موافق بشدة	2	13.30%	
5	محايد	0	0%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.80%	73.40%

9. في الجدول أعلاه يلاحظ أن ما نسبته 60% موافق على وجود إجراءات تدقيق واحدة لدفاتر حسابات الصيرفة المالية التقليدية والإسلامية، و13.3% بين موافق بشدة وغير موافق بشدة، و6.6% بين غير موافق ومحايد.

جدول رقم (14): يبين التزام نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية والنوافذ والشبابيك المفتوحة، بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية

الجدول رقم14				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	12	80%	80%
2	موافق بشدة	0	0%	13.30%
3	غير موافق	1	6.60%	
4	غير موافق بشدة	2	13.30%	
5	محايد	0	0%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	مجموع	15	99.90%	93.30%

10. نلاحظ من الجدول أعلاه أن 80% موافق على التزام نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية والنوافذ والشبابيك المفتوحة، بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، و13.3% غير موافق بشدة، و6.6% غير موافق.

جدول رقم (15): يبين موثوقية معلومات المعاملات المالية

الجدول رقم 15				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	10	66.60%	66.70%
2	موافق بشدة	0	0%	26.60%
3	غير موافق	4	26.60%	
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	0	0%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.80%	93.30%

11. نلاحظ من الجدول أعلاه أن 66.6% موافق على موثوقية معلومات المعاملات المالية للصيرفة الإسلامية وتأثيرها في إعداد التقارير المالية الإسلامية، و26.6% غير موافق، و6.6% غير موافق بشدة.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

جدول رقم (16): يبين التوافق بين معاملات الصيرفة المالية الإسلامية، ومعاملات الصيرفة المالية التقليدية

الجدول رقم 16				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	10	66.60%	66.70%
2	موافق بشدة	2	13.30%	13.30%
3	غير موافق	2	13.30%	13.30%
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	0	0%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.80%	93.30%

12. نلاحظ من الجدول أعلاه أن 66.6% موافق على القدرة على التوافق بين معاملات الصيرفة المالية الإسلامية، ومعاملات الصيرفة المالية التقليدية، و13.3% موافق بشدة وغير موافق، و6.6% غير موافق بشدة.

جدول رقم (17): يبين تطبيق اللوائح والقواعد التنظيمية

الجدول رقم 17				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	7	53.30%	53.90%
2	موافق بشدة	0	0%	30.70%
3	غير موافق	1	6.60%	
4	غير موافق بشدة	1	6.65	
5	محايد	4	30.70%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	13	99.70%	84.60%

13. نلاحظ من الجدول أعلاه أن 53.3% موافق على تطبيق اللوائح والقواعد التنظيمية لمعاملات الصيرفة المالية التقليدية على معاملات الصيرفة المالية الإسلامية، و30.7% محايد، و7.6% غير موافق وغير موافق بشدة.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

جدول رقم (18): يبين التدقيق الذاتي

الجدول رقم 18				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	9	60%	60.10%
2	موافق بشدة	2	13.30%	13.30%
3	غير موافق	2	13.30%	13.30%
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	1	6.60%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	الجموع	15	99.80%	86.70%

14. نلاحظ من الجدول أعلاه أن 60% موافق على أن التدقيق الذاتي يشير إلى أن المسائلة ذاتية أمام الله تعالى لمدقق الحسابات، و13.3% موافق بشدة وغير موافق، و6.6% غير موافق بشدة ومحايد.

جدول رقم (19): يبين التدقيق المستمر للمصارف المالية الإسلامية

الجدول رقم 19				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	8	53.50%	53.40%
2	موافق بشدة	3	20%	20%
3	غير موافق	2	13.30%	13.30%
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	1	6.60%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.80%	86.80%

15. نلاحظ من الجدول أعلاه أن 53.3% موافق على التدقيق المستمر للمصارف المالية الإسلامية يغطي نطاق أوسع من تدقيق البيانات المالية القانونية، و20% موافق بشدة، و13,3% غير موافق، و6.6% غير موافق بشدة ومحايد.

جدول رقم (20): يبين إجراء اختبارات حول الالتزام بضوابط والأحكام الشرعية

الجدول رقم 20				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	11	73.30%	73.30%
2	موافق بشدة	1	6.60%	13.3
3	غير موافق	2	13.30%	
4	غير موافق بشدة	0	0	
5	محايد	1	6.60%	
6	لا توجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.80%	86.60%

16. نلاحظ من الجدول أعلاه أن 73.3% موافق على أن يقوم المدققون الخارجيون للمصارف الإسلامية بإجراء اختبارات حول الالتزام بضوابط والأحكام الشرعية، و13.3% غير موافق، و6.6% لموافق بشدة ومحايد.

جدول رقم (21): يبين إعداد التقارير المالية الإسلامية على غرار إعداد التقارير المالية التقليدي

الجدول رقم 21				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	9	60%	60%
2	موافق بشدة	0	0%	13.30%
3	غير موافق	2	13.30%	13.30%
4	غير موافق بشدة	2	13.30%	13.30%
5	محايد	2	13.30%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.90%	99.90%

17. نلاحظ من الجدول أعلاه أن 60% موافق على إعداد التقارير المالية الإسلامية على غرار إعداد التقارير المالية التقليدية، و13.3% لغير موافق وغير موافق بشدة ومحايد.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

جدول رقم (22): يبين اختلاف المعاملات المالية الإسلامية عن المعاملات المالية التقليدية

الجدول رقم 22				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	9	60%	60%
2	موافق بشدة	0	0%	20%
3	غير موافق	3	20%	13.30%
4	غير موافق بشدة	2	13.30%	
5	محايد	1	6.60%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.90%	93.30%

18. وفي اختلاف المعاملات المالية الإسلامية عن المعاملات المالية التقليدية يظهر لنا من خلال الجدول أن 60% موافق على الاختلاف، و20% غير موافق، و13.3% غير موافق بشدة، و6.6% محايد.

جدول رقم (23): يبين التدقيق المالي المصرفي الشامل

الجدول رقم 23				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	7	46.60%	46.60%
2	موافق بشدة	4	26.60%	26.60%
3	غير موافق	3	20%	20%
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	0	0%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.80%	93.20%

19. نلاحظ من الجدول أعلاه أن 46.6% موافق على التدقيق المالي المصرفي الشامل ويحقق مقاصد الشريعة الإسلامية، و26.6% موافق بشدة، و20% غير موافق، و6.6% غير موافق بشدة.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

جدول رقم (24): يبين فهم المدقق للعناصر الممنوعة في الشريعة الإسلامية

الجدول رقم 24				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	9	60%	60%
2	موافق بشدة	1	6.60%	20%
3	غير موافق	3	20%	13.30%
4	غير موافق بشدة	0	0%	
5	محايد	2	13.30%	
6	لا توجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.90%	93.30%

20. من الجدول أعلاه نلاحظ أن 60% موافق على فهم المدقق للعناصر الممنوعة في الشريعة الإسلامية، و20% غير موافق، و13.3% محايد، و6.6% موافق بشدة.

جدول رقم (25): يبين تحقيق تقارير موثوقة

الجدول رقم 25				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	8	50%	50%
2	موافق بشدة	0	0%	37.50%
3	غير موافق	6	37.50%	
4	غير موافق بشدة	1	6.25%	
5	محايد	1	6.25%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	16	99.90%	87.50%

21. من الجدول أعلاه نلاحظ 50% موافق على تحقيق تقارير موثوقة من عمليات تدقيق معاملات مالية إسلامية مستقلة في بيئة صيرفة تقليدية، و37.5% غير موافق، و6.25% غير موافق بشدة ومحايد.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

جدول رقم (26): يبين إجراءات وضوابط شرعية يطبقها المدقق

الجدول رقم 26				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	9	64.20%	64.30%
2	موافق بشدة	2	14.20%	21.40%
3	غير موافق	3	21.40%	14.20%
4	غير موافق بشدة	0	0%	
5	محايد	0	0%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
		14	99.80%	99.80%

22. من الجدول أعلاه نلاحظ 64.2% لموافق على إجراءات وضوابط شرعية يطبقها المدقق للتأكد من سلامة البيانات المحاسبية المسجلة في المعاملات المالية الإسلامية في المصارف التجارية، و21.4% لغير موافق 14.2% موافق بشدة.

جدول رقم (27): يبين قدرة المصارف التجارية على دمج وتدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية

الجدول رقم 27				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	8	53.30%	57.20%
2	موافق بشدة	1	6.60%	14.20%
3	غير موافق	2	13.30%	14.20%
4	غير موافق بشدة	1	6.60%	
5	محايد	2	13.30%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	93.10%	85.60%

23. من الجدول أعلاه لقدرة المصارف التجارية على دمج وتدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية بنسبة 53.3% لموافق، و13.3% لغير موافق ومحايد، و6.6% موافق بشدة وغير موافق بشدة.

جدول رقم (28): يبين عمل دورات تدريبية للمدقق المالي للتعامل مع نظام الصيرفة الإسلامية

الجدول رقم 28				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	10	66.60%	83.30%
2	موافق بشدة	2	13.30%	16.60%
3	غير موافق	3	20%	
4	غير موافق بشدة	0	0%	
5	محايد	0	0%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	79.90%	99.90%

24. نلاحظ من الجدول أعلاه التوافق على عمل دورات تدريبية للمدقق المالي للتعامل مع نظام الصيرفة الإسلامية، بنسبة 66.6% لموافق، و13.3% لموافق بشدة.

جدول رقم (29): يبين نسبة توافق في تدقيق المعاملة المالية الإسلامية في بيئة تقليدية تجارية

الجدول رقم 29				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	6	40.00%	40.00%
2	موافق بشدة	4	26.60%	27%
3	غير موافق	4	27%	27%
4	غير موافق بشدة	0	0%	
5	محايد	1	7%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.80%	94.00%

25. نلاحظ نسب متفاوتة على تحقيق نسبة توافق في تدقيق المعاملة المالية الإسلامية في بيئة تقليدية تجارية، تأتي نسبة 40% لعنصر موافق، 26.6% لموافق بشدة وغير موافق، ونسبة 6.6% لمحايد.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (3), No. (8)
IJFAES
August 2024
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (3)، العدد (8)

جدول رقم (30): يبين اختلاف الآراء حول التوافق في تدقيق المعاملات المالية

الجدول رقم30				
ت	الفئات	التكرار	النسبة	صلاحية النسبة
1	موافق	7	46.60%	46.60%
2	موافق بشدة	2	13.30%	20%
3	غير موافق	3	20%	20%
4	غير موافق بشدة	0	0%	13.30%
5	محايد	3	20%	
6	لا يوجد إجابة	0	0%	
	المجموع	15	99.90%	99.95

26. نلاحظ من الجدول أعلاه اختلاف الآراء حول التوافق في تدقيق المعاملات المالية بين المبادئ المحاسبية العامة ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية إفرس، وأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية ومعايير المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية الآيوفي، بنسبة 46.6% لموافق، و13.3% لموافق بشدة، و20% لغير موافق ومحايد.

رابعاً: اختبارات الفروض

1. تحديد الفروض:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دمج معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تقليدية Ho:
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دمج معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تقليدية. :1H
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تدقيق تقليدي:Ho
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تدقيق :1H تقليدي.

2. تفسير نتائج الفروض:

والوسط الحسابي $\chi = 14.9$ $n= 15$ من خلال دراسة عينة البحث

فإن الفرضين:

Ho:μ = 26

H1: μ ≠ 26

وباستخدام توزيع عند مستوى معنوية ∝= 0.005 بنسبة مئوية 99%، وجد أن قيمة tα = 2.977، وقيمة T =85.4، فإننا من خلال هذه النتيجة نرفض فرضي العدم القائلين أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دمج معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تقليدية، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تدقيق تقليدي)، ونقبل بالفرضين البديلين القائلين أنه (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دمج معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تقليدية، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدقيق معاملات الصيرفة المالية الإسلامية في بيئة تدقيق تقليدي).

خامساً: نتائج التحليل الإحصائي

1. من خلال التحليل الإحصائي لخصائص العينة، يعتبر المؤهل العلمي وطبيعة العمل ومدة الخبرة من العوامل المهمة، ولابد من الاهتمام بها، لأنها تؤدي للقيام بالأعمال بطريقة صحيحة، وخاصة تدقيق المعاملات المالية للمصارف الإسلامية، لحداثة العمل بنظام الصيرفة الإسلامية لهذه المصارف موضوع البحث.
2. من خلال التحليل الإحصائي للمعلومات موضوع البحث للآراء المدلى بها، يلاحظ قلة الفهم والإدراك لنظام الصيرفة المالية الإسلامية، كذلك التدريبات القليلة والغير مكثفة لكيفية العمل والالتزام بأحكام وقواعد الصيرفة الإسلامية، وكيفية تقديم خدمة منتجات مالية إسلامية صحيحة وفقاً للمبادئ المحاسبية الإسلامية.
3. التوجيه والمعرفة الصحيحة لعمليات التدقيق المستقل للمعاملات المالية المصرفية التقليدية والمعاملات المالية الإسلامية، وفقاً للقوانين واللوائح التشريعية ومعايير التقارير المالية للتدقيق التقليدي، ووفقاً للأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية للتدقيق المالي الإسلامي.
4. من خلال الآراء المدلى بها، لا تظهر استقلالية مكاتب موظفي الصيرفة المالية الإسلامية، عن مكاتب موظفي الصيرفة التقليدية.

5. أظهر التحليل الإحصائي للمعلومات عدم وجود استقلالية في نظام الرقابة الداخلية وفاعلية ضوابطها فيما يخص النوافذ والشبابيك المفتوحة في المصارف التجارية التقليدية.

6. أظهر التحليل الإحصائي عدم الاستعانة بالخبراء والعلماء والفقهاء من لهم معرفة واسعة لنظام الصيرفة المالية الإسلامية.

7. من خلال اختبارات الفروض لا يوجد هناك استقلالية، لنظام الصيرفة المالية الإسلامية سواء كان في فرع المصرف المركزي، ومصرف اليقين الإسلامي، والنوافذ والشبابيك الإسلامية المفتوحة في المصارف التجارية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. هناك إقبال من العملاء في أغلب دول العالم للتعامل مع نظام الصيرفة المالي الإسلامي.
2. نظام الصيرفة الإسلامي نظام مالي مستقل، له قواعد وأحكام وضوابط تشريعية تنظم خدمة المنتجات الإسلامية ومعاملاتها المالية.
3. ضرورة التحول الرقمي لدعم النظام المالي المصرفي الإسلامي والتعريف به وبمبادئه الإسلامية لضمان سرعة انتشاره. والتوعية والتدريب والفهم والإدراك لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.
4. الالتزام بضوابط وأحكام الصيرفة المالية الإسلامية، واستشارة المجالس التشريعية من فقهاء وعلماء الدين، لتطبيق النظام على الوجه الصحيح.
5. تبني المصارف التجارية التقليدية لنوافذ وشبابيك لتقديم خدمة منتجات مالية إسلامية لها أحكامها وضوابطها التشريعية التي تحرم الفائدة، وتمنع الكثير من المنتجات التي تجيزها المصارف التقليدية.
7. الشفافية والإفصاح في المعلومات المقدمة في التقارير المالية المدققة والمعدة عن المعاملات المالية الإسلامية، سواء في المصارف الإسلامية، أو في النوافذ والشبابيك المفتوحة في المصارف التقليدية.
8. الرقابة الذاتية هي أساس التدقيق المالي الإسلامي والذي يتميز بالأخلاق الإسلامية والتي تعد في المرتبة الأولى لمبادئ وقيم المدقق الإسلامي.

ثانياً: التوصيات

1. إطلاق وسائل التوعية وعمل دورات تدريبية مكثفة ومستمرة لمعرفة مبادئ وقواعد وضوابط وأحكام النظام المالي الإسلامي.
2. كما النظام المصرفي التجاري التقليدي قوانين ولوائح تشريعية وضعية مستقلة، فالنظام المصرفي الإسلامي قوانين وقواعد وأحكام تشريعية إلهية غير قابلة للتحريف ولا التعديل ولا التبديل.
3. تطبيق ضوابط وأحكام النظام المصرفي الإسلامي عند القيام بعمليات تدقيق المعاملات المالية الإسلامية وبشكل مستقل عن المعاملات المالية التقليدية، ووفقاً لهيئة الرقابة الشرعية الإسلامية.

قائمة المراجع

1. عماد برجة، مهدي بلوطار، " تحديات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ظل العولمة المحاسبية "، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم، 2019.

2- Mahammad Showkat Imran, Afzal Ahmad Mohammad, Zahid Hossain, “Auditing in Islamic perspective and Auditing as practiced in some selected Islamic Banks Operating in Bangladesh”, IIUCSTUDI ES, ISSN 1813-7733, Vol -9, -306,2022.

3- Ahmet Farah Aysan, Abdelilah Belatik, Ibrahim Musa Unal, Rachid Ettaai, " Fintech Strategies of Islamic Banks: A global Empirical Analysis ", This article belongs to the special Issas Fintech of Sustainable Finance,206-215,2022.

4- Emad Ali Meeloud. Shahir Akram Hassan, " The Internal Sharia Auditor in Islamic Bank" Journal of Management information and Decision Sciences, 25(91) 1,2022.

5- Mohammed Sharairi Ali, "Islamic Accounting standards Vs International Financial", Academy of Management Journal, 20 (4) 1-140, Reporting Standard October 2021.

6- Sonnal Johri, "Islamic banking: Niche Segment or global Trend ", The Growing Global of Islamic finance, Dar Al Sharia, 2021.

7- Khalfaan Abdallah Financial, "Reports of Conventional Rosearist to their Islamic windows and Islamic branches", CIFE, Cezm,2021.

8- Salwa Abdel gader, Syed Musa Alhabshi, Ashurov Sharofiddin, Anwar Hasan Abdullah Othman, "The External Environment Driving Internal Organizational. Chang: Empirical Evidence from Commercial ((Banks)) ", Adoption of Islamic Financial Transaction. Libya Journal of Islamic Finance,148-161, IssN2289-2117, 2289-2109, Vol,10- No2 (2021).

9- Mustafa Mohd Hanefah, Supiah Saeiih, Nurazalia Zakaria, "Internal Control risk and Shariah Islamic Financial institutions", Journals ISRA I international Journal of Islamic Finance, VOL 12 Iss.3,2020.

10- Mohammad Maid Bakr, Difference Between Conventional (Audit and Islamic / Shari ah Investment Finance, 2019.

11- Asma Salman, Huma Nawaz, "Islamic Financial System and Conventional banking A comparison", ARAB Economic and Bus INESS Journal (13) 155-167, 2018.

12- International Monetary Fund World Bank, The coprincipals For Islamic, Publisher: IMF, ISSN 263-3943, 2018.

13- Wan shahbila Shah, The historical Development of Islamic Banking, International Conference of management and Muamaah, ISBN. 978967, P504, 2017.

14- Mathew Kevin Bosi, Melissa Dellajog, ((Issues and challenges of Auditing in Islamic Financia, Institutlons, Journal of humanities and Socia (Institutions) IssN:2319-7722, PP.15-20, 2017

15- Adam Abdull, Baerhan Saiti, "prohibited FLements in Islamic financial Transactions a Comprehensive", Review, AL- Shogarah: Journal of the International Institute of Islamic in Ought and civilization (ISTAC), Vol21, No .3,2016.

16- Ahmad Alharbi, "Development of the Islamic Banking systems ", Journal Finance (e) Vol1, pp12-25, Issv2374-2666, June2015.

17- Thorssten Beck, Asli Demirguc – Kunt, Islamic vs Conventional - Banking Business Efficiency and Stability, Journal of Banking Finance, vol 37, Issue,2m2013.

18- Sultan Abdullah Ali Abdullatif, The Application of The AAOIFI Accounting Standards by the Islamic, 2007.

19- Juan Sole, “Introducing Islamic Banks into conventional Banking Systems”, International Monetary Fund, 2007.